التكامل الاقتصادي العربي
واقع وآفاق

د. الجوزي جميلة*
جامعة الجزائر

Résumé :
L'histoire du monde arabe est marquée par les différents essais d'intégration économique régionale, qui ont subi d'échec; jusqu' à la création de la grande zone de libre échange arabe et sa mise en œuvre en 1998. Cette zone est considérée comme une tentative à motiver les efforts d'intégration économique arabe, malgré les obstacles qui les rencontre. Et parmi ces obstacles le projet du grand moyen orient proposé par les états unis et soutenu par Israél, et le projet du partenariat euro – méditerranéen présenté par l'union européenne.

المقدمة:

لقد تميز الربع الأخير من القرن العشرين بتسارع وتيرة إنشاء تكتلات إقليمية في مختلف أنحاء العالم, حيث أصبح التكامل الاقتصادي الهدف الذي تسعى إلى تحقيقه الدول الكبرى قبل الصغرى , وذلك لكونه الوسيلة الوحيدة التي تساعد الدول على إثبات وجودها في عالم حافل بالمستجدات والمخاطر التي هي أكبر بكثير من أن تتحملها دولة واحدة بمفردها.

أدى هذا الواقع الاقتصادي الدولي، وما أفرزه من الحاجة إلى مواجهة المشكلات الاقتصادية المعاصرة والتكتلات الاقتصادية الدولية، بالإضافة إلى الانتفاع من المزايا والعوائد التي يمكن أن يتيحها التكامل الاقتصادي, إلى حذو الدول العربية في ذلك حذو دول العالم عموما في اتجاه التكامل الاقتصادي.

----

* أستاذة مساعدة مكلفة بالدروس. كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير. جامعة الجزائر. مايل: phdkeddi@yahoo.com

أولا: مقومات ومعوقات التكامل الاقتصادي العربي:

1)- مقومات التكامل الاقتصادي العربي: تتمتع الدول العربية بمقومات خاصة بإمكانها أن تزيد من فاعلية التكامل الاقتصادي ويمكن تلخيص هذه المقومات فيما يلي: [1]

أ)- توفر الموارد الطبيعية من أراضي زراعية وغابات ومراع وثروة حيوانية، وثروة بترولية، وثروة مالية، وثروة معدنية، ويلاحظ أن الجزء الأكبر من هذه الموارد لم يستغل بعد الإستغلال الأمثل، حيث تقدر الأراضي الزراعية في الدول العربية بحوالي 69,1 مليون هكتار (5 % من المساحة الإجمالية للدول العربية) في سنة 2003، وتحتل الأراضي المزروعة موسميا حوالي 88 % من مساحة الأراضي المزروعة، كما تقدر مساحة الغابات في نفس السنة بحوالي 84,6 مليون هكتار وتمثل 6 % من المساحة الإجمالية للدول العربية، وتقدر مساحة المراعي بحوالي 451,7 مليون هكتار في سنة 2003 (أي بنسبة 32 % من المساحة الإجمالية).[2]

ب)- توفر رؤوس الأموال بشكل هائل نتيجة ضخامة عائدات البترول، إلا أن هذه الأموال لا ولم تسهم بشكل جدي في تنمية الدول العربية، وإنما تتجه نحو الاستثمار في الخارج، حيث وصلت عوائد الصادرات النفطية العربية في عام 2004 إلى 248,5 مليار دولار[3]

ج)- توفر الموارد البشرية في الوطن العربي، حيث بلغ عدد السكان في الدول العربية سنة 2004 حوالي 306,4 مليون نسمة أي ما يعادل 5 % من عدد سكان العالم. كما بلغ عدد العمال في سنة 2003 حوالي 115 مليون عامل عربي.

د)- اتساع السوق في الوطن العربي الذي يمتد من الخليج العربي إلى المحيط الأطلسي والذي يضم أكثر من 306,4 مليون مستهلك.

ه)- موقع الدول العربية موقع إستراتيجي له أهميته الاقتصادية الخاصة، حيث يحتل مركزا متوسطًا بين ثلاث قارات هي آسيا، إفريقيا وأوروبا، وتطل معظم الدول العربية على بحار ومحيطات العالم مما يسمح لها بربط دول العالم ببعضها البعض وتتميز تضاريسها بوجود مجاري ومساقط مائية تسمح بتوليد طاقات كهربائية هائلة.[4]

2)- معوقات التكامل الاقتصادي العربي: يمكن تقسيم هذه المعوقات إلى ثلاث مجموعات:

أ)- **المعوقات الاجتماعية:**

-يعتبر الاختلاف الكبير والتباين في مستويات المعيشة بين مختلف الدول العربية من أهم وأقوى عقبات التكامل الاقتصادي والتوحيد السياسي[5]، حيث نجد في الدول العربية دول

غنية ودول فقيرة. فبينما تتمتع دول الخليج البترولية باقتصاديات قوية، حيث بلغ متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني في كل من قطر والإمارات 42676 و 21771 دولار على التوالي في 2004. تعاني دول عربية أخرى ويلات الفقر حيث بلغ متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني في نفس السنة في كل من اليمن وموريتانيا 620 و451 دولار على التوالي.[6]

- أدى تزايد معدلات نمو السكان في بعض الدول العربية إلى تعميق الفجوة بين الفقراء والأغنياء في هذه الدول، مما ساهم في خلق مشكلات اقتصادية واجتماعية أسفرت عن ارتفاع معدلات البطالة وتناقص العمالة الماهرة وتفشي ظاهرة الأمية بشكل كبير، حيث بلغت نسبة الأمية أكثر من 50 % في بعض الدول العربية كالعراق وموريتانيا، فقدرت في العراق بـ 59,9 % من الفئة العمرية 15 سنة فما فوق في سنة 2002، كما بلغت نسبة الأمية في موريتانيا في نفس السنة 58,8 % من الفئة العمرية 15 سنة فما فوق.[7]

إضافة إلى هذه الأمية العلمية هناك أمية أخرى في الدول العربية أكثر خطورة ألا وهي "الأمية التكاملية" وهي آفة يصاب ا المسؤولون عن إصدار القرارات القطرية.[8]

- ارتباط أعمال التكامل الاقتصادي العربي بالأجهزة الرسمية، غياب حركة شعبية مناضلة من أجل الوحدة العربية، فقد تشكل "منتدى الفكر العربي في عمان" و"المؤتمر القومي العربي"، ولكن انحصر عملهما في النطاق الفكري فقط[9].

ب)- **العوائق السياسية:** نلخص العوائق السياسية للتكامل الاقتصادي العربي فيما يلي:

- الصراعات والخلافات السياسية الحادة بين الدول العربية: لا تزال بعض هذه الصراعات دون حل، حيث فشلت الجامعة العربية في التوصل إلى حلول لمثل هذه المشكلات، مما انعكس بشكل مباشر على العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية، حيث كان من الصعب عليها الاتفاق على سياسة مشتركة يتم إدراجها ضمن نضمها الحكومية وسياستها الوطنية المتباينة، بينما تطبق كل دولة سياسة خاصة ا تحددها مجموعة من العوامل والمصالح الداخلية والخارجية التي تخصها وحدها.

- تغليب المصالح الضيقة على المصالح العامة مما يجعل الغرب ينتهز هذه التناقضات بين الدول العربية ليتدخل في شؤونا بطرق مباشرة أو غير مباشرة للتقليل من قو ا والقضاء على الصناعة بصفة عامة والصناعات الحربية بصفة خاصة إن وجدت، وهذا لحماية المصالح الغربية وأمن إسرائيل في المنطقة.[01]

- ضعف الإرادة السياسية: وكان وراء ضعف الإرادة السياسية عوامل عديدة أهمها،[11]عدم وضوح الفوائد الكبيرة المتبادلة للتكامل الاقتصادي أو إدراكها بسبب قلة المعلومات أو عدم

وضوحها في أحسن الأحوال، مما أضعف الاقتناع لدى أصحاب القرار السياسي بجدواها وجديتها. لقد كان الحرج السياسي، لا الاقتناع الموضوعي وراء تبني العديد من الاتفاقيات العربية.

- حالة الانفصام بين الأنظمة الحاكمة في الدول العربية وبين الأغلبية الجماهيرية: لقد أدت هذه الحالة إلى تفشي ظاهرة الإرهاب بدلاً من الديموقراطية، وإلى تعميق حالة الإحباط لدى المواطنين بدلاً من المساهمة الإيجابية في بناء الأهداف المطروحة، مما أدى إلى خلق صعوبات فعلية في الطريق إلى اتخاذ قرارات مشتركة.(21)

ج)- **المعوقات الاقتصادية:**

- تتفاوت الدول العربية من حيث درجات النمو الاقتصادي، الأمر الذي يزيد من اتساع الهوة بين مستويات المعيشة بين الدول العربية حيث أن المستفيد أكثر من التكامل هو الدول ذات معدل النمو الاقتصادي المرتفع.(31)

- اختلاف الأنظمة الاقتصادية بين الدول العربية، مما يؤدي إلى صعوبة تنسيق السياسات الاقتصادية.

- ضعف القاعدة الإنتاجية والتوجه الخارجي لإستراتيجية التنمية في الدول العربية وغياب التنسيق بين سياسا ا الاقتصادية.

- التبعية الاقتصادية والمالية للدول المتقدمة، وهذه التبعية تجعل المصالح الخاصة لكل دول عربية أكثر إلحاحا من السعي لتحقيق المصلحة العامة لمجموع الدول العربية، وهذا الوضع يؤدي إلى حدوث تفتت بين الدول العربية ويتم كل ذلك لصالح الدول المتقدمة التي تسعى جاهدة إلى إعاقة كل محاولة للتكامل بين الدول العربية.(41)

- ضعف وقلة النقل والمواصلات، حيث يعاني هذا القطاع من التخلف والانقطاع بين الدول العربية، الأمر الذي يستلزم قيام سياسة مشتركة بين الدول العربية لفرض تنمية وإنشاء شبكة واسعة من السكك الحديدة مع توسيع وتوحيد هذه الخطوط، وإنشاء الأساطيل البرية والبحرية والجوية لمواجهة احتياجات التنمية الاقتصادية، وتوسيع التبادل التجاري لأن العبرة ليس في تقرير حرية انتقال السلع والأشخاص، بل في توفير الإمكانيات اللازمة لتحقيق ذلك.

- البنيان التنافسي لاقتصاديات الدول العربية، فهناك عدد كبير من الصناعات المتماثلة (المتنافسة)، ذات الإنتاجية المنخفضة ونفقات الإنتاج المرتفعة التي لا تنتج إلا في ظل الحماية، الأمر الذي يعني أن قيام التكامل، يؤدي إلى القضاء على كثير من هذه الصناعات، وبالتالي

تضرر أصحا ا والعمال المشتغلين فيها، إلا أنه من الممكن التغلب على ذلك من خلال التنسيق الصناعي الذي يعامل هذه الصناعات معاملة خاصة.

- اختلال الهياكل الاقتصادية للدول العربية، ويتضح ذلك من اعتمادها في معظمها على سلعة واحدة أو عدد قليل من السلع، حيث لا تستطيع أن تدفع معدلات التنمية في الأجل الطويل أو تحقيق الإستقرار الاقتصادي في الأجل القصير، واستمرار هذا الاختلال حتى بعد مرور نصف قرن من الحرب العالمية الثانية، وخفض هذا من معدلات النمو الاقتصادي بالدول غير البترولية ويتضمن ذلك افتقار الدول العربية للقدرة على التحول. (15)

ثانيا: مسار التكامل الاقتصادي العربي

لقد تمت في الواقع محاولات كثيرة لتدعيم العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية والاستفادة من مزايا تكثيف التعاون الاقتصادي, وذلك دف حل مشكلات تلك المنطقة الاقتصادية والاجتماعية.

وسجل الدول العربية حافل بالعديد من صيغ التعاون والتكامل وخاصة في اال الاقتصادي، وقد ارتبط هذا العمل بقيام جامعة الدول العربية وذلك لكونا أول تنظيم قوي في تاريخ العرب المعاصر، وفيما يلي نتعرض إلى بعض تجارب التكامل الاقتصادي العربي التي نراها مهمة.

1)- معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي: عقدت معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي في 1950، بين دول الجامعة العربية.(61) ونصت في المادة الثامنة منها على إنشاء مجلس اقتصادي يتكون من وزراء الدول المتعاهدة المختصين في الشؤون الاقتصادية أو من يمثلهم ليقترح على حكومات الدول الأعضاء ما يراه كفيلا بتحقيق أهداف هذا التعاون الاقتصادي العربي.(71)

2)- مشروع الوحدة الاقتصادية العربية: اتخذت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية مبادرة تعبر عن طموحها السياسي، فقد اتخذت قرارها بتاريخ 1953/05/22 بشأن تأليف لجنة من الخبراء العرب تتولى إعداد مشروع كامل للوحدة الاقتصادية والخطوات التي يجب أن تتبعها من أجل تحقيق هذه الوحدة.

تمت الموافقة على مشروع الوحدة الاقتصادية الذي تم الانتهاء من إعداده في جوان 1957 من قبل عدد محدود من الدول العربية بعد مرور خمس سنوات على الأقل، فقد وافقت عليه

كل من مصر والمغرب والكويت في جوان 1962, العراق وسوريا في 1962/12/09. اليمن في 1963/02/07، ودخل المشروع حيز التنفيذ في 1964/04/03.[81]

تخلت الدول العربية عن مشروع الوحدة الاقتصادية في عام 1964 واتجهت إلى طريق آخر هو سوق المشتركة.

3)- السوق العربية المشتركة: عقد مجلس الوحدة الاقتصادية التابع للجامعة العربية اتفاقية في 13 أوت 1964[91]. تضمنت الاتفاقية برنامجا زمنيا اشتمل على مراحل متدرجة يتم خلالها تحرير التجارة من الرسوم الجمركية والقيود الأخرى المفروضة على الواردات، وأطلق على تلك الاتفاقية "اتفاقية السوق العربية المشتركة"، انضمت إليها أربع دول في 1965 وهي مصر وسوريا والأردن والعراق، وبعد اثنتي عشر سنة انضمت ثلاث دول أخرى هي ليبيا واليمن وموريتانيا، وخلال تلك الفترة لم تكن السوق العربية المشتركة في حقيقتها وجوهرها سوى منطقة تجارة حرة، ولم تتطور إلى اتحاد جمركي أو سوق مشتركة، ولكن على الرغم من ذلك اعتبرت هذه الاتفاقية من أهم الإنجازات الهادفة إلى تحقيق الوحدة الاقتصادية، حيث حققت في حينها زيادة واضحة في حجم التجارة البينية للدول الموقعة عليها، ثم ظلت السوق قائمة حتى 1980 حينما تم تجميد عضوية مصر في الجامعة العربية بعد توقيع معاهدة السلام مع إسرائيل، فتوقفت الدول الأعضاء الأخرى في السوق عن تطبيق الاتفاقية المبرمة بعد خروج أكبر سوق من حيث الحجم من الاتفاقية.[02]

وفي عام 1998 أصدر مجلس الوحدة الاقتصادية العربية قرار بشأن اعتماد البرنامج التنفيذي لاستئناف تطبيق اتفاقية السوق العربية المشتركة بشكل تدريجي على ثلاث مراحل يتم خلالها إلغاء كافة الرسوم الجمركية والقيود على الواردات، بدءًا من عام 1999، ولكن لم تنجح هذه المحاولة أيضا.

4)- اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين **الدول العربية:** تم عقد اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية في سنة 1981، وتم التوقيع عليها من قبل إحدى وعشرين دولة عربية، و تهدف إلى الإعفاء الكامل من الرسوم والقيود على السلع الزراعية والحيوانية، والمواد الخام المعدنية وغير المعدنية، كما تم تصنيف المنتجات الصناعية وفقا لقوائم تحدد لاحقا ضمن مفاوضات جماعية. ونصت الاتفاقية على عدم إمكانية منح ميزة تفضيلية لدولة غير عربية تفوق تلك الممنوحة للدول الأطراف، كما أبرمت اتفاقية أخرى في سنة 1982 وهي اتفاقية موحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية، ووقع عليها إحدى وعشرون دولة، وتنص على منح الأموال العربية ضمانات أساسية يمكن دعمها بامتيازات أخرى عن طريق اتفاقيات

ثنائية.

رغم الإجماع العربي على هذين المشروعين إلا أنما لم يحظيا بنجاح يذكر، إذ حالت العراقيل التجارية والسياسية وغيرها دون تنفيذهما.

5)- منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: تعتبر منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى مبادرة جديدة لجامعة الدول العربية تحاول من خلالها إحياء جهود التكامل الاقتصادي الإقليمي غير الناجحة، وتستهدف أساسا تحرير التجارة العربية من القيود الجمركية والقيود الأخرى ذات الأثر المماثل.

تم التوقيع على اتفاقية تأسيس منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في جوان سنة 1996 بالقاهرة، حيث تم الاتفاق على إزالة الحواجز التجارية بين الدول الإثني عشر أعضاء الجامعة العربية آنذاك. ودخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في أول جانفي 1998 على أن تلغى جميع الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء في 2007.

أ)- مقومات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: تتوافر منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على عدة مقومات نذكر منها:

- توفر الإرادة السياسية: حيث أن قرار إنشاء المنطقة قد صدر على مستوى رؤساء الدول العربية، وملوكها، ووزراء خارجيتها.[12]

- وجود السند القانوني لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: حيث يوجد شرطين للانضمام إلى المنطقة، أحدهما المصادقة على اتفاقية تيسير وتنمية التبادل بين الدول العربية، والثاني يتعلق بالموافقة على البرنامج التنفيذي.[22]

- تنامي مؤسسات العمل العربي المشترك.

- الاتجاه إلى عقد اتفاقيات ثنائية لتحرير التجارية العربية.

- إرساء المنظمة العالمية للتجارة لقواعد جديدة تساعد على التكامل الاقتصادي العربي، تتضمن وبصورة حتمية انفتاح الحدود العربية فيما بينها، وذلك بانضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة.

- البرنامج الزمني لإقامة منطقة التجارة الحرة: يعتبر وجود هذا البرنامج ضروريا للاعتراف الدولي بالمنطقة، وخاصة من قبل المنظمة العالمية للتجارة، وحددت فترة البرنامج بعشر سنوات تبدأ من 01 جانفي 1998 وتنتهي في 2007/12/31، حيث يتم تخفيض الرسوم بنسب متساوية 10 % سنويا، وبعد تجربة تطبيق استمرت أربع سنوات ورغبة من الدول العربية بالإسراع في استكمال إقامة هذه المنطقة وبناءًا على توجيه مؤتمر القمة العربية الثالث عشر

المنعقد بعمان عام 2001، أدخل المجلس الاقتصادي والاجتماعي تعديلا على البرنامج التنفيذي يقضي باستكمال إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى مع مطلع 2005، ويكون ذلك من خلال تطبيق نسب تخفيض على الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب المماثلة الأثر عامي 2004 و2005 تبلغ 20 % في كل سنة.(32)

ب)- عقبات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: رغم توفر عدة مقومات لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، إلا أنها لم تخل من المعوقات التي نلخصها فيما يلي:(42)

- غياب الشفافية والمعلومات حول التعاون التجاري بين الدول الأطراف.
- عدم اتفاق الدول العربية حتى الآن على إزالة القيود غير الجمركية على الواردات العربية (البينية)، وذلك لحماية منتجاتها الوطنية من المنافسة، وضبط موازينها التجارية وتوفير الموارد المالية لميزانياتها.
- عدم تحديد قواعد المنشأ تحديدا دقيقًا، مما يؤدي إلى التلاعب.
- تعقيد الإجراءات الإدارية وإجراءات التخليص في المنافذ الحدودية والتعسف في تطبيقها.

ج)- مدى انضمام الدول العربية إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: لقد حرصت الدول العربية على الإنضمام إلى منطقة التجارة العربية الكبرى منذ الشهور الأولى من بدء تنفيذ البرنامج التنفيذي، أي منذ عام 1998, ويعود ذلك إلى العوامل التالية:(52)

1)- الرغبة في الإنضمام إلى تكامل إقليمي عربي يحفظ للدول مصالحها الاقتصادية في ظل المتغيرات الدولية.

2)- الانضمام منذ السنة الأولى يسهل على الدولة الوفاء بالتزاماتها تجاه الدول الأعضاء الأخرى، حيث أن الدولة التي تتأخر بالانضمام حتى السنوات اللاحقة سيكون عليها الالتزام بالمستوى الذي وصلت إليه الدول الأعضاء في تحرير تبادل السلع من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل.

3)- الاستفادة منذ البداية من السوق الواسعة للدول العربية إضافة إلى التكيف التدريجي مع المنافسة الناتجة عن التخفيض التدريجي للرسوم الجمركية (بـ 10 % سنويا) على المنتجات العربية المماثلة في السوق المحلي.

يتطلب الانضمام إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (إضافة إلى الشرطين السابقي الذكر)، إيداع الدول الراغبة في الانضمام لهيكل تعريفاتها الجمركية المطبق في نهاية عام 1997 لدى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، والذي يتم على أساسه تطبيق التخفيض التدريجي للرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل وإيداع التوجيهات الرسمية

الصادرة إلى المنافذ الجمركية بالدولة لتطبيق هذا التخفيض التدريجي.[62]

وبلغ عدد الدول العربية التي اتخذت إجراءات التنفيذ لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بعد عام واحد من بدء البرنامج التنفيذي أربعة عشر دولة عربية[72] هي "الأردن، الإمارات، البحرين، تونس، السعودية، سوريا، العراق، عمان، قطر، الكويت, لبنان، ليبيا، مصر، المغرب"، مما يعكس الجدية التي تتعامل ا الدول العربية مع هذه المنطقة وإدراك أهميتها في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية الراهنة، أما مع انتهاء تطبيق البرنامج التنفيذي لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في مطلع عام 2005 فوصل عدد الدول العربية الأعضاء سبعة عشر دولة عربية بعد انضمام كل من السودان، فلسطين، واليمن[82]، أما الجزائر فبدأت في إجراءات الإنضمام إلى هذه المنطقة منذ سنة 2002.

ثالثا: تحديات التكامل الاقتصادي العربي:

نظرا لواقع الاقتصاديات العربية وتخلف هياكلها الإنتاجية وعدم توافر هياكل الإنتاج الملائمة للتكامل وانخفاض نسبة التجارة العربية البينية وما يعني ذلك من انخفاض الأهمية النسبية التي تحظى ا التجارة العربية البينية في التأثير على معدل نمو الناتج وهيكل تكوينه، ومن ثم فإن عدم علاج وتذليل تلك المشاكل والتي حالت دون تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، دفع الدول العربية إلى البحث عن مصالحها في العالم الخارجي منفردة، مما أدى إلى استغلال الدول المتقدمة لهذه الفرصة الثمينة لتحطيم أي جهود للتكامل الاقتصادي العربي، وتقديم بدائل له، فالولايات المتحدة قدمت السوق الشرق الأوسطية كبديل، واقترح الاتحاد الأوروبي الشراكة الأورو عربية كبديل آخر.

1)- السوق الشرق الأوسطية:

أ)- نشأة السوق الشرق أوسطية وأهدافها: كان من تداعيات حرب الخليج الثانية وانتهاء الحرب الباردة انعقاد مؤتمر مدريد لسلام الشرق الأوسط 1991، وما تلاه من اتفاق أوسلو بين الكيان الصهيوني ومنظمة التحرير الفلسطينية في سبتمبر 1993، والمسمى إعلان المبادئ الإسرائيلي الفلسطيني الذي شكل منعطفا خطيرا أثار السلبية على العمل الاقتصادي العربي المشترك في مرحلة دقيقة من التاريخ العربي المعاصر تشهد فيه العلاقات الاقتصادية العربية تعثرا وضعفًا كبيرا[92]. ومن هذا المنطلق تمت الدعوة إلى عقد اجتماعات قمة اقتصادية الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تحت رعاية مجلس العلاقات الدولية الأمريكي، ومنتدى دافوس الاقتصادي السويسري، وتم بالفعل عقد أربعة مؤتمرات، أولها مؤتمر الشرق

الأوسط وشمال إفريقيا بالدار البيضاء في أكتوبر 1994، والثاني في عمان عاصمة الأردن في 1995، ثم الثالث بالقاهرة في عام 1996، وأخيرا مؤتمر الدوحة في قطر عام 1997 الذي يلفت الانتباه إلى محاولة جادة لتمزيق الوطن العربي وتغيير خريطته ومسح هويته التي استقرت في وجدان العرب منذ أمد بعيد، فلاقى معارضة كثيرة حول انعقاده وقاطعته كل من مصر والسعودية، وأعلنت مصر أن عدم مشاركتها رسالة إلى العالم بأن توقف مسيرة السلام والتعنت الإسرائيلي سيؤثران على التعاون الاقتصادي.[03]

يهدف مشروع السوق الشرق الأوسطية إلى تسويق مشاريع التعاون الإقليمي لاستيعاب الكيان الصهيوني وتسليمه زمام الأمور في المنطقة والهيمنة عليها اقتصاديا وعسكريا وسياسيا. كما يهدف مشروع الشرق أوسطية إلى الهيمنة الإسرائيلية والأمريكية على موارد المنطقة وأسواقها وطمس الهوية العربية وإنهاء أي تجمع قائم على أساس العروبة.

ب)- الموقف العربي من مشروع السوق الشرق أوسطية: لقد أثار مشروع السوق الشرق الأوسطية جدلاً واسعا حول أثاره على مستقبل التعاون العربي ومدى قدرة النظام العربي على الاستمرارية والتطور من عدمه، وخرجت الآراء متباينة بين:

- من يرى أن التمادي في تطوير مفهوم الشرق أوسطية سيؤدي حتما إلى القضاء على النظام العربي الذي ظل قائما حتى الآن، رغم عثراته العديدة ونقاط ضعفه، وذوبان الهوية العربية لحساب هوية أخرى شرق أوسطية تتضمن الهوية اليهودية والفارسية والتركية بالإضافة إلى الهوية العربية الراهنة.[13]
- ومن يرى أنه يمكن التعايش بين النظام العربي القائم والشرق أوسطية وتحقيق نوع من التكامل في هذا الإطار.

ونظرا لهذا التباين في التقدير، جاء موقف الجامعة العربية ليضع خطوطًا عريضة تحسم هذا التباين، وتضمن موقف الجامعة العناصر التالية.[23]

- لا يمكن إلغاء المقاطعة العربية لإسرائيل بشكل تام، قبل انتهاء الأسباب التي دعت إليها، وذلك حماية لمصالح الدول العربية ووسيلة لاستعادة حقوقها.
- لا يجب أن يترتب على السلام ميزة اقتصادية خاصة لإسرائيل حيث ستتعامل كل دولة عربية معها وفقًا لمعايير المصلحة الوطنية.
- إعطاء الأولوية لتأييد السلام الشامل والعادل وفقًا لقرارات الشرعية الدولية وعلى أساس مبدأ الأرض مقابل السلام.

- الدول العربية دولاً ذات سيادة تختار كل منها وبكل حرية حجم وشكل العلاقة التي تربطها بإسرائيل.
- أن السوق الشرق أوسطية لن تكون على حساب الدول العربية التي تربطها روابط وثيقة عدة، إذ أن هناك أسسا قائمة لتطوير العمل العربي المشترك في شتى المجالات.

ج)- تحديات السوق الشرق أوسطية: نلخص التحديات التي تطرحها السوق الشرق أوسطية في ثلاث جوانب:

- التحديات السياسية:(33)

- تغيير الأولويات، وفرض أسبقية الجانب الاقتصادي على التقدم في مسار التسوية السياسية، وإطلاق عملية التطبيع وإلغاء المقاطعة المفترض أن تأتي نتاجا للتسوية، الأمر الذي يهدد العملية السلمية، وتجريد الجانب العربي من أدوات الضغط التفاوضية المتبقية لديه لتحقيق تلك المبادئ، وزيادة الضغوط على كل من سوريا ولبنان ومنظمة التحرير الفلسطينية لتقديم تنازلات إضافية لصالح إسرائيل.
- إعادة تشكيل خريطة المنطقة على أساس التصنيف الذي يعتمده البنك الدولي لشمال إفريقيا والشرق الأوسط، والذي يستبعد كليا خمس دول عربية وهي: السودان، الصومال، جيبوتي، موريتانيا وجزر القمر. أما استبعاد ليبيا والعراق وإيران فقد جاء مؤقتا ولأسباب سياسية. وجرى ضم إسرائيل، وإلحاق تركيا بالمنطقة.

ويشمل مشروع السوق الشرق أوسطية، تهديدا خطيرا لوحدة الهوية العربية، ويستهدف الانقسام والشرذمة بين دوله من خلال انقطاع أجزاء منه، وضمها إلى تجمعات أخرى في الوقت الذي يتم فيه ضم دول أخرى غير عربية إلى التكامل الشرق الأوسطية الجديد.

- إضعاف الموقف العربي والاستفراد به بعيدا عن ضوابط وقرارات الشرعية الدولية من خلال تغييب الأمم المتحدة، رغم كونها الإطار الرئيسي والآلية الأساسية للتعاون الدولي، الأمر الذي ينعكس سلبا على الموقف العربي ويخل بميزان القوى الإقليمي بشدة لصالح إسرائيل.
- زيادة الضغط على الحكومات العربية لتسريع عملية التسوية والتطبيع عبر إقحام القطاع الخاص العربي ليلعب دورا يتجاوز الجانب الاقتصادي. ومحاولة توظيفه تحت شعار الشراكة الجديدة من خلال إقحامه المبكر في مشاريع مشتركة مع القطاع الخاص الإسرائيلي لغرض التطبيع الواقعي وخلق مصالح مشتركة ومتشابكة تسهم في توسيع قاعدة القبول العربي

بإسرائيل، قبل وفائها باستحقاقات عملية التسوية، وإضعاف موقف الأطراف العربية المباشرة في عملية السلام للتأثير عليها.

- **المخاطر الاقتصادية: و**يمكن تلخيصها فيما يلي:(43)

- إعادة توزيع موارد المنطقة العربية وفرض الشراكة الإسرائيلية في استغلال تلك الموارد عبر صيغ وآليات التعاون الاقتصادي المقترح.

- دمج إسرائيل في المنطقة التي رفضتها وفي ظروف تتيح لها بلوغ مركز متميز على حساب العرب، حيث يمكنها استقطاب أكبر قدر ممكن من الموارد الطبيعية والمالية من مياه ونفط ورأسمال.

- فرض إسرائيل كعضو متميز في صيغة تعاون اقتصادي يفتقر إلى الحد الأدنى من متطلبات التوازن الضروري، حيث يتم فرض إسرائيل في ظل اختلال كبير في موازين القوى الاقتصادية بينها وبين الدول العربية.

- في حالة زيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية على المنطقة، إسرائيل هي التي تستقطب الجزء الأعظم منها، نتيجة لامتدادا ا المالية والسياسية في الأسواق العالمية.(53)

- تزايد الضغوط على الدول العربية لتنمية سياسا ا الاقتصادية وفقًا للنموذج الغربي والإسرائيلي، دون مراعاة لظروف الدول العربية.

- **التحديات المؤسسية:** ونلخصها فيما يلي:(63)

تثير المؤسسات التي أنشأ ا قمة الدار البيضاء، لتكون إطار للتعاون للشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مخاوفًا كبيرة تجاه إمكانية التعايش بين هذه المؤسسات المزمع إنشاؤها والبنى المؤسسية القائمة للتعاون الاقتصادي العربي كالجامعة العربية وأجهز ا ومؤسسا ا، ومنظمة الوحدة الإفريقية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي.

وترتبط هذه المخاوف - وخصوصا تجاه جامعة الدول العربية - بحقيقة كون المشروع الشرق أوسطي ذو طبيعة إحلالية يعيد تشكيل خريطة جديدة للمنطقة، مما يشكل ديدا لجامعة الدول العربية ومؤسسا ا كدور وإطار قومي.

ويعزز تلك المخاوف، المشاكل التي تعاني منها مؤسسات العمل العربي المشترك، وعدم قدر ا على دفع عجلة التنمية في الدول العربية وإذا لم تعالج هذه المشاكل، فإن جامعة الدول العربية ومؤسسات العمل العربي المشترك مهددة بالزوال، وبالتالي مجمل النظام العربي خاصة وأن مؤسسات المشروع الشرق أوسطي تلقى العون والدعم الخارجي لترشيحها كبديل أكثر أهمية في رأي دعاته والمروجين له.

2)- الشراكة الأورومتوسطية:

أ)- نشأة الشراكة الأورومتوسطية:[73] شهد النصف الأول من تسعينات القرن العشرين، تحركات من جانب الدول الرأسمالية الكبرى لإعادة تنسيق العلاقات الدولية، وقادت الولايات المتحدة الأمريكية جهودا لإرساد قواعد نظام عالمي جديد، كما توجهت دول الإتحاد الأوروبي نحو إعادة تقييم سياسا ا تجاه دول الجوار المطلة على شرق وجنوب المتوسط، وكانت بدايات هذا التوجه بيان قمة اﻟﻤﺠلس الأوروبي الذي عقد في جوان 1992 الذي تضمن التأكيد على أن الضفتين الجنوبية والشرقية للبحر المتوسط - تماما كالشرق الأوسط - تشكل مناطق جغرافية يرتبط ا الإتحاد الأوروبي بمصالح قوية تتمثل في الحفاظ على الأمن والاستقرار في تلك المناطق. ثم دعا اﻟﻤﺠلس الوزاري الأوروبي في اجتماعه الذي انعقد في "كورفرو" باليونان في جويلية 1994، اللجنة الأوروبية لوضع ورقة عمل حول المبادئ الأساسية لسياسة أورومتوسطية وقد أقرت هذه الورقة في القمة الأوروبية التي عقدت في "أيس" بألمانيا خلال ديسمبر 1994، ثم جاء انعقاد مؤتمر برشلونة للشراكة الأورومتوسطية خلال اليومين 27-28 نوفمبر 1995 شاركت فيه الدول العربية المتوسطية باستثناء ليبيا، لأسباب سياسية، كما شاركت فيه كل من تركيا وقبرص ومالطا وإسرائيل, صدر في ختام أعمال المؤتمر إعلان برشلونة الذي عالج العديد من القضايا من أهمها الشراكة الاقتصادية والمالية، الشراكة الثقافية والاجتماعية، والقضايا الإنسانية، كما وضع المؤتمر برنامج عمل وآلية للمتابعة والتنفيذ.[83]

ب)- أهداف الشراكة الأورومتوسطية: جاء إعلان برشلونة بمجموعة من الأهداف للشراكة الأورومتوسطية والتي نلخصها فيما يلي:[93]

- جعل المنطقة المتوسطية فضاء للحوار والتبادل والتعاون من أجل تحقيق السلم والاستقرار والازدهار.
- ترسيخ مبادئ الديموقراطية واحترام حقوق الإنسان.
- تنمية المنطقة اقتصاديا واجتماعيا بشكل دائم، بمحاربة الفقر وإيجاد فرص أفضل للتقارب بين الثقافات.
- تقليل الفوارق التنموية وتقليص فجوات التطور في المنطقة الأورو متوسطية.[04]

إضافة إلى الأهداف السابقة يسعى الإتحاد الأوروبي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف لم يعلن عنها، وتتمثل أساسا فيما يلي:[14]

- توفير سوق أوسع لصادراته، وزيادة نفوذ الدول الأوروبية لتشمل دول البحر الأبيض المتوسط.
- مقاومة ومحاربة الهجرة السرية والهجرة العمالية من جنوب المتوسط إلى شماله.
- تحاول أوروبا فرض نفسها واستقلاليتها عن الولايات المتحدة الأمريكية التي انفردت بقيادة العالم ومشروعها الشرق الأوسطي الذي لا يراعي المصالح الأوروبية.

ج)- تحديات الشراكة الأورومتوسطية: يحمل مشروع الشراكة الأورومتوسطية في طياته تحديات عديدة أمام التكامل الاقتصادي العربي وفيما يلي أهمها:
- تعتبر الشراكة الأورومتوسطية شراكة غير متكافئة، تفتح الأسواق العربية على المنتجات الأوروبية أكثر مما تفتح أسواق الأوروبية على المنتجات العربية، خاصة وأن أحد أهداف الإتحاد الأوروبي من هذه الشراكة هو إعادة جزء من العمالة العربية المتواجدة في أوروبا إلى بلادها الأصلية، مما يزيد من حدة خطر البطالة في الدول العربية.[24]
- ستواجه الشركات العربية منافسة شديدة من الشركات الأوروبية، وهي منافسة غير متكافئة، مما يؤدي إلى إفلاس عدد كبير من الشركات العربية، كما يؤدي فتح الأسواق العربية أمام المنتجات الأوروبية إلى اختلال الموازين التجارية للدول العربية.
- سيؤدي انخفاض متوسط الرسوم الجمركية على الواردات العربية من الإتحاد الأوروبي، إلى تدني إيرادات الموازنات العامة للدول العربية، وإعاقة تنفيذ مشاريع التنمية.

يكيل الإتحاد الأوروبي بمكيالين، فالنسبة للصادرات الأوروبية من السلع الصناعية يطلب الإتحاد الأوروبي من الدول العربية المعنية أن تزيل القيود الجمركية وغير الجمركية، أما بالنسبة للصادرات العربية الضئيلة من المنتجات الزراعية إليه فيضع أمامها العراقيل الكثيرة، حتى لا تدخل إلا ضمن الحدود المسموح ا في نطاق السياسة الزراعية للإتحاد الأوروبي.[34]
- إن محاولة هيكلة اقتصاد الدول المعنية بالشراكة الأورومتوسطية وفقا لمتطلبات هذه الشراكة، يقتضي جهدا كبيرا ومستمرا مما يقلل في الوقت نفسه من الحافز للانضمام إلى التكامل الاقتصادي العربي.[44]

رابعا: آفاق التكامل الاقتصادي العربي:

تعمل إستراتيجية التكامل الاقتصادي العربي على تحقيق عدد من الأنشطة والبرامج، وذلك باتباع المراحل التالية:

1) - فتح منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لانضمام أي دولة عربية من الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية مباشرة إليها، بإخطار يوجه من الدولة إلى أمانة مجلس الوحدة الاقتصادية العربية يفيد، برغبتها في الانضمام، وتقوم الأمانة العامة بإبلاغ هذا الإخطار للدول الأطراف، ويبدأ تاريخ التحرير للسلع التي منشأها دول المنطقة، بالنسبة للدولة المنضمة، بعد ثلاث أشهر من تاريخ الانضمام، ويجوز للدول العربية الأقل نموا أن تتفاهم مع مجلس الوحدة الاقتصادية العربية على برنامج مناسب لها، لاستكمالها كافة الرسوم، وتحرير التجارة البينية.[54]

2) - تسعى الدول العربية إلى إقامة اتحاد جمركي، وذلك وفق المراحل التالية:[64]

أ) - المرحلة الأولى (2006-2009): يتم خلال هذه الفترة توحيد الرسوم الجمركية التي يبلغ الفارق بينها 10 %، وتوحيد نصف الرسوم التي يكون الفارق بينها بين 10 % و25 % ، إضافة إلى توحيد ربع الرسوم التي يقع الفارق بينها بين 25 % و 50%، ويعرض الأمر على اللجنة الجمركية ليتخذ المجلس قرارا بشأنه، وتقوم الدول بإعلان برامجها للتخفيضات التي تجريها خلال هذه الفترة على أن تستكمل النسب المقررة لنهاية هذه الفترة.

ب) - المرحلة الثانية (2010-2012): يستكمل توحيد الرسوم التي كانت فروقها بحدود 25 %، كما يضاف توحيد ربع آخر من الرسوم التي يقع الفارق بينها بين 25 % و50 %، وتسري قرارات مجلس الوحدة بالنسبة لما تجاوز ذلك، وتقوم الدول بإعلان برامجها للتخفيضات التي تجريها خلال هذه الفترة على أن تستكمل النسب المقررة لنهاية الفترة.

ج) - المرحلة الثالثة (2013-2015): يستكمل توحيد جميع الرسوم، وتقوم الدول بإعلان برامجها للتخفيضات التي تجريها خلال هذه الفترة على أن يستكمل التوحيد بنهاية هذه الفترة. ويتم إعلان قيام الإتحاد الجمركي بحلول عام 2016.

وبدأت الدول العربية من خلال القمة العربية بتونس[74] في عملية تطوير العمل الاقتصادي العربي المشترك، وتضمنت وثيقة العهد والوفاق والتضامن بين قادة الدول العربية عددا من المحاور الأساسية

لتطوير العمل الاقتصادي العربي المشترك وتفعيل آليات التي كان من بينها:

- تطوير مؤسسات وأجهزة العمل الاقتصادي العربي المشترك.
- استكمال انجاز منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وإقامة اتحاد جمركي.
- وضع إستراتيجية اقتصادية عربية شاملة يكلف المجلس الاقتصادي والاجتماعي بدراستها.
- مواصلة الإصلاحات الاقتصادية للارتقاء بمستوى معيشة الشعوب العربية.

- العمل على الإسراع بإنجاز سوق عربية مشتركة.
- وضع إستراتيجية عربية شاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية.

وهكذا، فإن تطوير العمل الاقتصادي المشترك لن يتأتى إلا بالعمل في المجالات التالية:[84]

- تطوير آلية اتخاذ القرار واعتماد البرامج المشتركة والتنسيق فيما بينها، وإدماج مؤسسات المجتمع المدني في العمل الاقتصادي العربي المشترك، ومشاركتها في بلورة القرارات التي يتخذها المجلس الاقتصادي والاجتماعي وأجهزة العمل الاقتصادي العربي المشترك.
- تفعيل دور القطاع الخاص وزيادة مساهمته في التكامل الاقتصادي العربي.
- البحث عن الجوانب والمصالح المشتركة وتعظيمها.
- تبني برامج واقعية على أسس فنية واقتصادية، وإن كانت بسيطة فإنها قابلة للتطبيق، ومهما كانت صغيرة فإنها تؤدي إلى المراد في الأجل الطويل.
- البحث عن الحلول للمشاكل والصعوبات في حينها، وعدم الانتقال من مرحلة إلى مرحلة أخرى، حتى يتم استكمال المرحلة السابقة وحل مشاكلها.
- قابلية القرارات التي يتم تبنيها من قبل مؤسسات العمل الاقتصادي المشترك للتنفيذ، وأن تكون مصحوبة ببرامج تنفيذية تتضمن وبشكل واضح، آلية التنفيذ والمتابعة والتمويل والالتزامات المالية المترتبة على الدول المشاركة ومصادر التمويل.
- وضع استراتيجية اقتصادية مشتركة لأهداف محددة قابلة للتطبيق والتنفيذ.

الخلاصة:

استغلت الدول المتقدمة فرصة عدم نجاح العديد من تجارب التكامل الاقتصادي العربي وعدم علاج وتذليل تلك المشاكل التي حالت دون تحقيقه, في حث الدول العربية على البحث عن مصالحها في العالم الخارجي منفردة, وفي تحطيم أي جهود للتكامل الاقتصادي العربي، بتقديم بدائل له، فالولايات المتحدة الأمريكية قدمت مشروع السوق الشرق الأوسطية كبديل، واقترح الاتحاد الأوروبي الشراكة الأوروعربية كبديل آخر.

رغم التحديات التي تواجه الدول العربية والتي تحول دون تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، إلا أن هذه الدول أدركت, ولو كان ذلك متأخرا, ضرورة التكامل الاقتصادي العربي ويتجلى ذلك من خلال السعي إلى إنجاح منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التي تعد محاولة جريئة لإحياء جهود التكامل الاقتصادي العربي المتعثرة.

(1) لطفي (علي)، "رؤوس الأموال العربية وإمكانيات قيام تكامل اقتصادي عربي"، في المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 1977، ص 10.
(2) المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقرير قطاع الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية في الوطن العربي 2004، ص 27.
(3) صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2005، مرجع سابق، ص 87.
(4) راتب (إجلال)، التعاون والتكامل الاقتصادي العربي، ط2، معهد التخطيط القومي، 1990، ص 49.
(5) شقير (محمد لبيب)، الوحدة الاقتصادية العربية تجاربها وتوقعاتها، الجزء الأول، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ماي 1986، ص 179.
(6) التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2005، مرجع سابق، ص 17.
(7) نفس المرجع السابق، ص 28.
(8) الإمام (محمد محمود)، العمل الاقتصادي العربي المشترك تقييمه ومستقبله"، في المجلة المصرية للتخطيط، المجلد الخامس، العدد 1، جوان 1997، ص 29.
(9) نفس المرجع السابق، ص 29.
(10) مقراني (الهاشمي)، "التكامل الاقتصادي العربي، واقع وآفاق"، في مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة، العدد 11، 1999، ص 93.
(11) زلزلة (عبد الحسين)، "التكامل الاقتصادي العربي أمام التحديات" دراسات في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي، سلسلة كتب المستقبل العربي (1) مركز دراسات الوحدة العربية، بدون تاريخ، ص 147.
(12) حميد رشيد (عبد الوهاب)، الدور التكاملي للمشروعات العربية المشتركة الطموحات والأداء، كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، القاهرة، 1985، ص 136.
(13) التكريتي (عبد المجيد رشيد محمد)، التكامل الاقتصادي مع دراسة خاصة عن التكامل الاقتصادي العربي، دار الرسالة للطباعة والنشر، بغداد 1978، ص 218.
(14) براهيمي (عبد الحميد)، أبعاد التكامل الاقتصادي العربي، واحتمالات المستقبل مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1983، ص 210.
(16) شقير (محمد لبيب)، الوحدة الاقتصادية العربية، تجاربها وتوقعاتها، الجزء الأول مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ماي 1986، ص 779.
(17) العياري (الشاذلي)، القطاع الخاص ومستقبل التعاون العربي المشترك، منتدى الفكر العربي، عمان، ماي 1996، ص 11.
(18) Institut Européen de recherche sur la coopération méditerranéenne et euro-arabe, avec le soutien de la commission européenne, "**zone arabe de libre échange**", mai 2003, http://www.medea.be/index.html. (le 25/01/2005).
(19) المنذري (سليمان)، السوق العربية المشتركة في عصر العولمة، ط2، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2004، ص 93.
(20) حجازي (المرسي السيد)، "تقويم السوق العربية المشتركة"، في مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 34-35، السنة الثالثة عشر، صيف 2005، ص 09.
(21) فاضل كمال، مدى ملاءمة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لظروف الدول العربية، على الموقع: www.islamonline.net (05/06/2006)
(22) التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2000، ص 199.
(32) التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2002، ص ص 189-190
(24) نفس المرجع السابق، ص 216.

(52). السيسي (صلاح الدين حسين)، الإتحاد الأوروبي، السوق العربية المشتركة الواقع والطموح، عالم الكتاب، مصر، 2003، ص95.
(62) الجوزي فتيحة، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى كمدخل للتكامل الاقتصادي العربي في ظل العولمة، رسالة ماجستير، نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2006، ص 108.
(27) التقرير الاقتصادي العربي الموحد 1999، ص 173.
(82) التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2005، ص 144.
(92) كروان (إبراهيم)، "المعضلات العربية في التسعينات"، في مجلة السياسة الدولية، العدد 117، جـوان 1996، ص 10.
(03) عبد الرحيم (إكرام)، التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي, مكتبة مدبولي, القـاهرة ، ص 222.
(13) الدوب (أسامة)، العولمة و الإقليمية، الدار المصرية اللبنانية القاهرة، 2000، ص 135.
(23) نفس المرجع السابق، ص 136.
(33) المنذري (سليمان)، السوق العربية المشتركة في عصر العولمة, ط2، مرجع سابق, ص 230.
(43) عبد الرحيم (إكرام)، مرجع سابق ، ص 234، 235.
(53) عيسى (نجيب)، "التحديات الاقتصادية التسوية واستراتيجيات المواجهة"، في مجلة مـستقبل العـالم الإسلامي، العدد 15 السنة 5 ربيع 1995، ص 10.
(63) عبد الرحيم (إكرام)، مرجع سابق، ص 237، 238.
(73) المنذري (سليمان)، السوق العربية المشتركة في عصر العولمة، ط2، مرجع سابق، ص 243.
(83) شهاب (مفيد)، كلمة افتتاحية في ندوة "ما بعد برشلونة" حول بلورة رؤية عربية مشتركة للـشراكة الأوروبية-المتوسطية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، 01-02 سبتمبر 1996.
3)9(Barto Nicolas, L'impérialisme Européen et le libre échange, les accords Euro-méditérranéens, Août 2004, http://isometric.free.fr (04/07/05).
(04) صالحي (صالح)،" التحديات المستقبلية للاقتصاديات المغاربية في مجال الشراكة مع الإتحاد الأوروبي"، في مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، العدد 2، 2003، ص 27.
(14) عمورة (جمال)، من أجل شراكة عربية أورو-متوسطية حقيقة دراسة تجارب بعض الـدول العربيـة المتوسطية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2006، ص 158.
(24) فيرجينيو (رونيوني)، أوروبا كيف تساهم في استقرار الشرق الأوسط، ماذا بعد عاصفة الخليج، رؤية عالمية لمستقبل الشرق الأوسط، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 1992، ص 36.
(34) المنذري (سليمان)، السوق العربية المشتركة في عصر العولمة، ط1، مكتبة مدبولي, القاهرة, 1999، ص 228.
(44) نفس المرجع السابق، ص 229.
(54) مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، إستراتيجية التكامل الاقتصادي العربي خلال العقـدين القـادمين (2020-2000)

http://www.CUEA.net (04/01/2003).

(64) نفس المرجع السابق.
(74) قرار القمة العربية العراقية رقم 255 (الدورة العادية رقم 16، بتـاريخ 2004/05/23 بتـونس، وثيقة صادرة عن الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.
(84) التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2005، ص217.

قائمة المراجع:

1)- الإمام (محمد محمود)، العمل الاقتصادي العربي المشترك تقييمه ومستقبله"، في المجلة المصرية للتخطيط، المجلد الخامس، العدد 1، جوان 1997.

2)- براهيمي (عبد الحميد)، أبعاد التكامل الاقتصادي العربي، واحتمالات المستقبل مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1983.

3)- التكريتي (عبد المجيد رشيد محمد)، التكامل الاقتصادي مع دراسة خاصة عن التكامل الاقتصادي العربي، دار الرسالة للطباعة والنشر، بغداد 1978.

4- الجوزي فتيحة، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى كمدخل للتكامل الاقتصادي العربي في ظل العولمة، رسالة ماجستير، نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2006

5)- حجازي (المرسي السيد)، "تقويم السوق العربية المشتركة"، في مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 34-35، السنة الثالثة عشر، صيف 2005، ص 09.

6)- حميد رشيد (عبد الوهاب)، الدور التكاملي للمشروعات العربية المشتركة الطموحات والأداء، كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع, القاهرة, 1985.

7) - راتب (إجلال)، التعاون والتكامل الاقتصادي العربي، ط2، معهد التخطيط القومي، 1990.

8)- زلزلة (عبد الحسين)، "التكامل الاقتصادي العربي أمام التحديات" دراسـات في التنميـة والتكامـل الاقتصادي العربي، سلسلة كتب المستقبل العربي (1) مركز دراسات الوحدة العربية، بدون تاريخ.

9) السيسي (صلاح الدين حسين)، الإتحاد الأوروبي، السوق العربية المشتركة الواقـع والطمـوح، عـالم الكتاب، مصر، 2003.

01)- شقير (محمد لبيب)، الوحدة الاقتصادية العربية، تجاربها وتوقعاتها، الجزء الأول مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ماي 1986.

11)- شهاب (مفيد)، كلمة افتتاحية في ندوة "ما بعد برشلونة" حول بلورة رؤية عربية مشتركة للشراكة الأوروبية-المتوسطية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، 01-02 سبتمبر 1996.

21)- صالحي (صالح)،" التحديات المستقبلية للاقتصاديات المغاربية في مجال الشراكة مع الإتحاد الأوروبي"، في مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، العدد 2، 2003.

13)- صندوق النقد العربي, التقرير الاقتصادي العربي الموحد ,2005.

14)- صندوق النقد العربي, التقرير الاقتصادي العربي الموحد,2002.

15)- صندوق النقد العربي, التقرير الاقتصادي العربي الموحد,2000.

16)- صندوق النقد العربي, التقرير الاقتصادي العربي الموحد,1999.

17)-عبد الرحيم (إكرام), التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي, مكتبة مدبولي, القاهرة .

18)-عمورة (جمال)، من أجل شراكة عربية أورو-متوسطية حقيقة دراسة تجارب بعض الـدول العربيـة المتوسطية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2006.

19)-العياري (الشاذلي)، القطاع الخاص ومستقبل التعاون العربي المشترك، منتدى الفكر العـربي، عمـان، ماي 1996،

20)- عيسى (نجيب)، "التحديات الاقتصادية التسوية واستراتيجيات المواجهة"، في مجلة مـستقبل العـالم الإسلامي، العدد 15 السنة 5 ربيع 1995.

21)-فيرجينيو (رونيوني)، أوروبا كيف تساهم في استقرار الشرق الأوسط، ماذا بعد عاصفة الخليج،رؤية عالمية لمستقبل الشرق الأوسط، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 1992

22)- قرار القمة العربية العراقية رقم 255 (الدورة العادية رقم 16، بتاريخ 2004/05/23 بتـونس، وثيقة صادرة عن الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

23)- كروان (إبراهيم)، "المعضلات العربية في التسعينات"، في مجلة السياسة الدولية، العدد 117، جـوان 1996.
24)- لطفي (علي)، "رؤوس الأموال العربية وإمكانيات قيام تكامل اقتصادي عربي"، في المجلـة العلميـة للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 1977.
25)- المندوب (أسامة)، العولمة و الإقليمية، الدار المصرية اللبنانية القاهرة، 2000.
26) مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، إستراتيجية التكامل الاقتصادي العربي خلال العقدين القادمين (2020-2000) /04/01/2003) http://www.CUEA.net
27)- مقراني (الهاشمي)، "التكامل الاقتصادي العربي، واقع وآفاق"، في مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة، العدد 11، 1999.
28)- المنذري (سليمان)، السوق العربية المشتركة في عصر العولمة، ط1، مكتبة مدبولي, القاهرة, 1999.
29)- المنذري (سليمان)، السوق العربية المشتركة في عصر العولمة، ط2، مكتبة مدبولي, القاهرة، 2004.
30)- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقرير قطاع الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية في الـوطن العـربي 2004.

31)- Institut Européen de recherche sur la coopération méditerranéenne et euro-arabe, avec le soutien de la commission européenne, "**zone arabe de libre échange**", mai 2003, http://www.medea.be/index.html. (le 25/01/2005).
32)- Barto Nicolas, L'impérialisme Européen et le libre échange, les accords Euro-méditérranéens, Août 2004, http